

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

.Mechanisms of dealing in the parallel market in Algeria

درويش محمد¹¹ جامعة أحمد زبانة غليزان mohameddrouiche81@gmail.com

تاريخ الإرسال: 21-12-2021 تاريخ القبول: 07-06-2022 تاريخ النشر: 15-06-2022

ملخص:

السوق الحضري غير الرسمي ، يتضمن جيش احتياطي من أولئك الافراد الذين يستطيعون الحصول على عمل في القطاع الرسمي في حالة توسعه، و هذا يتطلب كوجود فائض عمل كبير، و كذلك توافر بعض المهارات و تجارب هذا السوق التي تمكنهم من الحصول على العمل في المستقبل، و يتكون هذا الجيش من جماعتين فرعيتين، الأولى: تتكون من الأفراد الذين يبحثون طول الوقت عن العمل و يعيشون على الادخار و الاقتراض من الأقرباء و الأصدقاء، و طالما غير مشغلين على نحو منتج، فإنهم بطبيعة الحال لا يشكلون جزء من السوق غير الرسمي، و من ثم هم معتبرين كمبعدون من الحلقة الداخلية.

أما الجماعة الثانية فتتكون من أولئك الأفراد الذين يستطيعون نظريا الحصول على عمل في القطاع الرسمي، الا أنهم توقفوا عن البحث و انصرفوا للعمل في السوق غير الرسمي، كأجراء ، إنهم يعزومون على ترك السوق غير الرسمي حينما تصبح مناصب العمل متيسرة في السوق الرسمي.

الكلمات المفتاحية: البائع غير الرسمي؛ التمويل غير الرسمي؛ تقسيم العمل غير الرسمي؛

Abstract :

. The abstract should contain the objective of the article, the methodology used and the most important results.

The informal urban market includes a reserve army of those individuals who can obtain employment in the formal sector in the event of its expansion, and this requires as a large surplus of work, as well as the availability of some skills and experiences of this market that will enable them to obtain employment in the future, and This army consists of two sub-groups, the first: consisting of

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

individuals who are constantly looking for work and live on savings and borrowing from relatives and friends, and as long as they are not productively engaged, they are of course not part of the informal market, and Then they are considered exceed from the inner circle. As for the second group, it consists of those individuals who can theoretically get a job in the formal sector, but they stopped searching and went to work in the informal market, as wage earners, they intend to leave the informal market when job positions become available in the formal market.

Keywords: un official seller; informel finance; informel division of Labor;

المؤلف المرسل: درويش محمد، الإيميل: mohameddrouiche81@gmail.com

1- مقدمة:

تتمظهر آليات التعامل في السوق غير الرسمي في اليد الخفية، التي ترسم السلوك العقلاني للأفراد في تتبع مصالحهم الخاصة، والتي تقود بالتالي إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. فيعبر السوق غير الرسمي عن عمل اليد الخفية، إذ يفرز مؤشرات إلى المنتجين تعكس أذواق واحتياجات المستهلكين، يترتب عليها انسحاب بعض المنتجين من بعض الأنشطة وتكثيف جهودهم في أنشطة أخرى، طمعا في تحقيق أقصى الأرباح، وبعبارة أخرى تعتبر الأرباح الموجه والمحرك لسلوك الأفراد والفاعلين الاجتماعيين غير الرسميين، فيعتبر السعي وراء تحقيقها مصدر الرفاهية الاقتصادية والتجارية وبدرجة أكثر اجتماعية .

تجمع الكثير من الدراسات الإمبريقية على أن البائع غير الرسمي يتمتع باستقلالية كبيرة وتوجيه أموره، فنجاحه يتوقف على مجهوده الشخصي وقدرته على جذب الزبون، بيد أن المعطيات التي جمعت حول هذه الظاهرة في الجزائر تثير قضايا أخرى تتعلق بالتبعية والاستغلال. وضمن هذا المنظور ميزت الدراسة وفقا للبيانات الكمية بين ثلاث أصناف من الباعة الرصيف الذين تتفاوت درجة تبعيتهم واستغلالهم ، بحيث أن هذا السوق يمثل شريحة كبيرة من الفاعلين الاجتماعيين الاقتصاديين متكونين فقط من العنصر الذكري، يعملون جنبا إلى جنب ويتعاونون فيما بينهم. فالتمويل غير الرسمي في الوسط الحضري يغطي أنواع الإيداع والقرض، هذان العنصران غير مضمونين لا عن طريق النظام البنكي، ولا بالشبكات التبادلية والتعاونية الرسمية. وتتم هذه العملية في غياب الرقابة التشريعية وغياب كذلك شروط الاعتماد المرخص بها من طرف الدولة، وتعتمد هذه العملية على شيء ضروري في عمليات البيع، والإيداع والقرض

على عنصر الثقة، باعتبار أن عملية التحويل لا تتوفر على وثائق رسمية موثقة، فعنصر الثقة يأخذ مكانة رفيعة ونبيلة في عملية تمويل وتسويق السلع سواء الخاصة بالاستهلاك أو برؤوس الأموال وهذا ما جعلنا نطرح هذه التساؤلات:

1. ما هي أهم الأنماط لممارسة نشاط تجارة بيع العملة الصعبة في وسط المدينة ؟
2. ما مدى أهمية التمويل غير الرسمي لبيع العملة الصعبة بالنسبة للمتعاملين بها (البائعين والزبائن) في وسط المدينة ؟
3. ما هو دور تقسيم العمل أنساق شبكة العلاقات الاجتماعية في تسويق المبالغ المالية الكبرى للعملة للصعبة في وسط المدينة ؟
4. الفرضيات:

1. إن للباعة غير الرسميين دوافع وأسباب، كانت من وراء التحاقهم في ممارسة نشاط تجارة بيع العملة الصعبة الموازية في وسط المدينة.
2. إن للتمويل غير الرسمي دوافع وأسباب، كانت من وراء إلحاق الباعة غير الرسميين في ممارسة نشاط تجارة بيع العملة الصعبة الموازية في وسط المدينة.
3. لدور تقسيم العمل أهمية بالغة في تسويق المبالغ المالية الكبرى للعملة الصعبة عامل في استفحال ظاهرة تجارة العملة الصعبة في وسط المدينة.

2.المتن:

- 2.1 أنواع و خصائص الباعة غير الرسميين:
- 2.2 الباعة بالعمولة: هم عبارة عن باعة بالتجزئة أو الجملة في القطاع الرسمي، ويحصلون على عمولة تتراوح بين 15% و 30% من كل مادة يبيعونها.
- 3.2 الباعة التابعون: تضم فئة الباعة التابعين لأولئك الأفراد الذين يتوقف عملهم على مزود بالمواد أو السلع أو القروض، فكلما كان البائع على الرصيف منتظما ومخلصا في تعامله، كلما وفرت له الامكانيات وفق الشروط المتفق عليها.

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

4.2 الباعة المستقلون أو المشتغلون ذاتيا: المشتغلون ذاتيا - الحقيقيون - هم أولئك الافراد الذين

يعملون على نحو مستقل:

1- يملكون وسائل الانتاج.

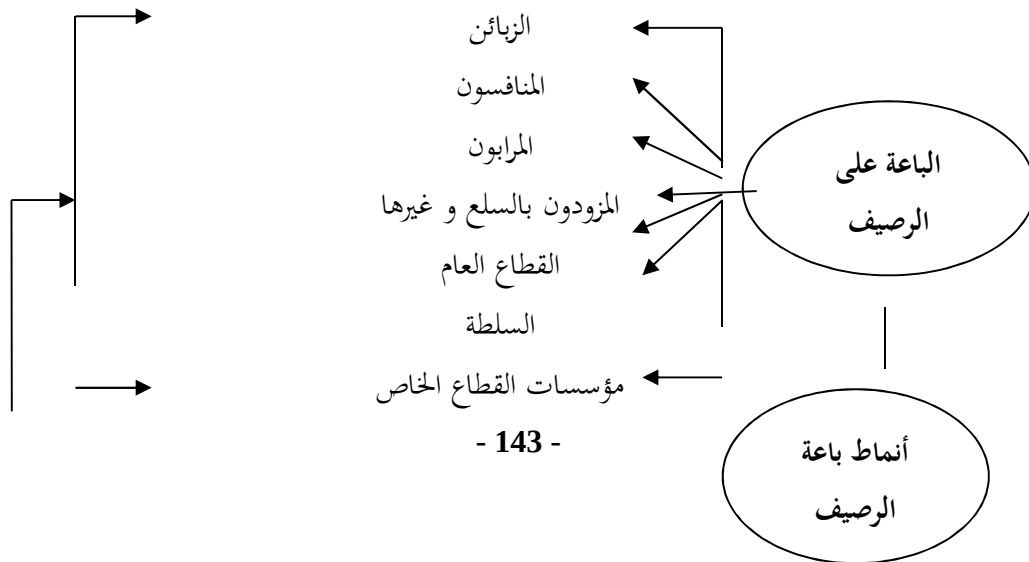
2- لهم الحرية النسبية في اختيار المزودين الكبار.

3- يراقبون العملية الانتاجية التسويقية.

4- يحصلون على دخل دون الانخراط في العمل المؤجر أو العمل المقنع المؤجر أو العمل التابع.

حيث هذه الفئة من الباعة لا تحصل على سلع من شخص معني ولا يلجئون الى التسليف أو التحضيرات المؤجرة، فهم يحصلون على السلع من مصادر عديدة، وعندما تصبح بين أيديهم تحدد أسعارها وفقا لإتفاق البائع والمشتري، وغالبا ما يتم تحكيم البائع لنفسه، ويختلف هذا النمط عن سابقه في درجة الاستقلالية، الا أنه يخضع مثلها لجملة من الضغوط النظامية الى جانب صعوبات الحصول على المادة التي يتم المتاجرة فيها كل بائع، و هذه الصعوبة طرحت بعدا آخر يتعلق بهامشية هؤلاء البائعين، فعجزهم عن الحصول على عمل وعدم استفادتهم من الموجودات الانتاجية، الى جانب غياب التأمينات الحكومية قد جعل البعض يقر بعدهم عن جوهر الحياة الحضرية، متناسين اندراجهم ضمن شبكة العلاقات الرأسمالية، و مساهمتهم في الحياة الحضرية مساهمة فعالة في توفير السلع و الخدمات بأسعار منخفضة أو المحافظة على استقرار المجتمع (قيرة،التصورات الإجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا،2004،ص 176_178).

- الشكل رقم(1) يوضح أنماط الباعة الرصيف و شبكة العلاقات السوسيو- تجارية.





- فالبائع على الرصيف أو البائع غير الرسمي كما يخلو لبعض المغاربة تسميتهم:
- هو عبارة عن مؤسسة صغيرة مستقلة من الناحية النظرية، لكنه من الناحية العملية مرتبط بشبكة سوسيو- اقتصادية معقدة تشمل المزودين و المنافسين ، الزبائن، المقرضين، المزودين بالتجهيزات، السلطات المحلية، مجموعة كبيرة من المؤسسات العامة والخاصة.
 - الباعة على الرصيف هم في تنافس مستمر و صراع عرضي، وفي وضع اجتماعي اقتصادي متدني يسمح بإستغلالهم.
 - حقق بعض الباعة توسعا سوءا من حيث النشاط الاقتصادي أو تراكم رأس المال.
 - تواجه الغالبية العظمى الفقر المتزايد ، الأمن الاقتصادي والمهني، المشاكل المتكررة مع السلطات، التبعية للمزودين.
 - حل المشاكل الباعة الجائلين يتطلب سلسلة من التغيرات الأكبر عمقا وجوهرية، فأية سياسة لمساعدة المؤسسات الصغيرة، لا بد أن تمس النظام ككل، وليس الجزء الأسفل فقط من الهرم الاجتماعي (قيرة، التصورات الاجتماعية، 2004. ص170).
 - إن تفاقم الأزمة الحضرية التي تعيشها المدنية الجزائرية بكل أبعادها قد أدّى الى ظهور فئات اجتماعية تمتعن البيع المتحول، وتؤكد الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية أن هذه الفئات قد أخذت في النمو

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

المحسوس في الحجم المطلق و الوزن النسبي خلال فترة الممتدة بين 1962-1979، ثم واصلت توسعها بوتيرة عالية ابتداء من الثمانينيات بسبب تناقض معدلات الاستثمار في القطاعات الانتاجية والتراجع عن التوجهات الاشتراكية، وفقدان الاقتصاد الجزائري لأهم خاصية تميزه و هي الرسمية، فضلا عن الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، زيادة البطالة و تضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية (قيرة)، التصورات الاجتماعية (2004، ص 172).

فيكفي هنا أن نشير الى أن الخصائص المتعلقة بشريحة الشباب والعاطل والبائع على الرصيف لكسب العيش المضمون، وهي عبارة عن مفاهيم عاكسة لوضع يتسم بعدم الاستقرار واليأس والقلق، فالمفهوم الاول هو "الصيَّاش" و يتعلق بالفراغ القتال، الجيوب الفارغة، عدم القدرة على عمل أي شيء، أما المفهوم الثاني فهو "الحقرة" و يعني الهجرة بطريقة غير قانونية أي ركوب الباكسة دون تذكرة، ودون أي اجراء قانوني، أما المفهوم الثالث وهو "الحقرة" فيدل على فقدان القدرة والضعف، الظلم والاستغلال.

رغم احساس أفراد العينة بظلم الواقع الاجتماعي، الا أن الأوهام الاجتماعية تجعل بعضهم يعتقد أن يوما ما سيصبحون هم الآخرون في مراكز أعلى، إنهم يعيشون تحت هذا الوهم، لأن بعض معارفهم من البسطاء، أصبحوا فعلا مقاولين و أغنياء، حكاية النجاح هذه وغيرها تخلد هذا الوهم (الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي - السياسي، 1980، ص 12-13).

لا يشكل هؤلاء الباعة على الرصيف فئة اجتماعية طفيلية - رثة كما يصفها بعض الباحثين، وإنما هم في الحقيقة، افراز كواقع اجتماعي ينطوي على عديد من المشكلات و المثالب، و الجدير بالذكر هنا، هو أنه رغم مقام المهان - المظلوم الذي تشغله هذه الفئات في البناء الاجتماعي، الا أن البيانات الكمية تؤكد أهمية دورها في عملية التنمية الحضرية في سياق تراكمي مليء بمختلف التفاوتات الاجتماعية و الايكولوجية، وفي هذا الصدد يكشف تحليل ماكولوف MAKLOUF لظاهرة الحرمان المتنامية في المجتمعات الغربية عن أن عدم المساواة في تقسيم العائدات تؤدي بآلياتها المتجددة الى توليد تمايزات وانحرافات جديدة.

رغم ضيق نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية الفعالة وضحالة شبكة العلاقات الاجتماعية الممتدة، إلا أن علاقات أفراد الشرائح المدروسة (باعة الرصيف) و (الباعة المتجولين) و (باعة على هواء الطلق)، والمحيطات بأعمال الحضري تتميز بالتنوع، فضلا عن اعتمادهم على العلاقات القرابية لحل مشاكلهم.

يشغل الباعة الجائلون و الباعة على الرصيف وسكان الأحياء المتخلفة والشباب العاطل عن العمل مكانة غير وراثية في البنائين الاجتماعي والمهني، ويعيش الكثير من أفراد هذه الفئات على هامش تقسيم العمل الرسمي و يميلون نحو كثرة الانجاب والعيش في محيط أسرة كبيرة الحجم، وما يصاحب تلك الثقافة من تفكك أسري وتديني في القيم ونشوب النزاعات.

تتباين وتنوع ايدولوجية الفئات الهامشية المدروسة التي تتمحور حول الاسلام في صورته المستنبطة، والنقد المرتبط بالشتيم والسب والعداء السافر لكل ما هو رسمي، على اعتبار أن الدولة لا توفر لهم أية خدمات تكفل لهم الحد الأدنى لمستوى معيشة ملائم (قيرة، أيّ مستقبل للفقراء في الدول العربية؟، 2004، ص_ص 89_90).

يستعمل الفاعلون الاجتماعيون الاقتصاديون المشغلون على الرصيف الحركات النقدية السريعة للعملة الصعبة استجابة لمطالبهم الاجتماعية وكذلك من أجل التسويق السريع للعملة الصعبة، رغبة منهم الحصول على أموال اضافية من العملة الصعبة من عند مولاهم أو مزودهم وهذا طبعا من أجل ربح سريع يكون لهم كرأس مال مدخر لعمل مشاريع لصالح الأسرة وللاستفادة منه مستقبلا للمصلحة الشخصية. فأغلبية الفاعلون الاجتماعيون الاقتصاديون المشغلون على الرصيف للبيع العملة الصعبة الموازية، ممارستهم تنمو على عدة ترتيبات منها:

- رغبة منهم لتحقيق أهداف كانت مسطرة بصفة رسمية.
- تنظيم العمل على حسب الضغوطات الاجتماعية المحلية.
- رغبة منهم في مقابلة أو اقامة علاقات غير رسمية مع الأشخاص أصحاب النفوذ وأصحاب المبالغ المالية الكبرى من العملة الصعبة و هذا طبعا من أجل كسب وذوثة هؤلاء البارونات، و أملهم لما لا أن يصبحوا مثلهم يوما ما.

- المساهمة في خلق حلقات توزيع غير رسمية من العملة الصعبة في القطاع الرسمي وهذا كمحاولتهم ربط علاقات مع الاطارات والمسؤولين المحتاجين للعملة الصعبة (henni, essai sur l'économie parallèle, 1991, p_149_150)

3. نمط التمويل غير الرسمي:

البنيات غير الرسمية للتمويل تستطيع لأن تكون بيانيا معرفة في نمطين:

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

- 1.3** المقرضين و البنوك الخاصة غير الرسمية (المسماة بحافظات النقود) (gardes-monnaies) .
- 2.3** الجمعيات التدويرية (Association rotatives) من (القرض - التوفير) و المعروفة تحت اسم المنظمات التونينية (Organisations tontinières) أو بسلاسل التضامن (chaines de solidarité).

الميزات الأساسية بين هذين النمطين ،هو أن النمط الأول ،يهدف الى خاصيات تشترك في قدرة التمويل، بينما في النمط الثاني يكون التمويل على حسب خصائص الجمعيات التدويرية. (delart,de la finance informelle,2005,p_p8_10)

3.3 المقرضين و البنكيين المتحولين غير الرسميين:

- يخص الأفراد الذين يرتبون لعملية قدرة التمويل وهم في نفس الوقت جاهزين للتمويل غير الرسمي المباشر، تحاولا للطلبات الاستعارة الناشئة من طرف الآباء، الأصدقاء، الجيران ... إلخ.
- التمويل غير الرسمي عن طريق الأفراد يحجر مكانة هامة في حجم القرض الممنوح أيضا في الوسط الريفي على ما هو في الوسط الحضري.
- في هذه الفئة الأولى من النسق غير الرسمي، نجد أن الذي نسميها "حافضة النقود" نوع من البنكيين المتحولين الذين يستقبلون ودائع الزبائن أو التي تُمتنّ القروض المالية من طريق الأنساق الرسمية.
- البنكي المتحول غير الرسمي يستطيع ترتيب أو اعداد رأس المال، كما يستطيع أيضا استقبال اشتراك يومي من أموال الزبائن الموفرين للعملة الصعبة عند تحويلها للعملة المحلية أو أجنبية أخرى.
- إن هذا التمويل غير الرسمي يساهم بتحسين الدعم الموجه للنشاطات التجارية و الحرف المصغرة وهذه الخاصية الأساسية التي يتمتع بها البائع غير الرسمي على الرصيف للعملة الصعبة في العلاقة بين الريف و المدينة مما تجعله همزة وصل هامة في العلاقة العكسية (ريف - مدينة) (مدينة - ريف). (bendiabdellah,pratiques informelles ,2002,p82)

4.3 - المنظمات التونينية أو سلاسل التضامن: (Organisations tontinières ou chaines de solidarité)

- هذا النوع من البنى المالية غير الرسمية هو الاله في افريقيا.اذ يختص بنوع الجمعيات التدويرية (توفير -قرض) المقال عنها جمعية تونينية أو سلاسل التضامن التي تشكل بوفاق حر (- libre

(entente) بين الأفراد التي يركبها، الأعضاء فيها متلاحمين عن طريق العلاقات المهنية أو جمعوية (communautaires)، أو عن طريق روابط المجاورة.

- الجمعية تُريح اذن الأعضاء المكونين لها عن طريق الثقة الكاملة والذين يستطيعون امتداد علاقاتهم الى أعضاء آخرين هم الرعية الأساسية لنواة البداية (noyau de départ)، حيث تعتبر هذه النواة البداية الأعضاء الأولين الاساسيين للجمعية.

- فالمنظمات التونينية أو سلاسل التضامن تنقسم الى نوعين هما:

1.4.3- التونينية ذات التضامن القوي أو التونينية المتبادلة: هي عبارة عن جمعية التوفير تدويرية (Association d'épargne rotative)، أين يكون فيها كل عضو مستفيد من استعارة مالية عندما يحين دوره، على حسب الترتيب المسطر من البداية، لكن يستطيع أن يكون مستفيد مرة أخرى اذا احتاجت الضرورة لذلك.

فمبدأ المساعدة أو التعاون بين الأعضاء هو الشرط الأساسي الذي يشرع هذا النوع من التعاون، هو لماذا؟، لأن التوفير والقرض يُعملان مجاناً، فالديون الهالكة والديون تُعَدَّل بالتراكم المالي لهذه الجمعية.

2.4.3- التونينية التجارية: (les tontines commerciales) في هذا النوع من

الجمعية، الاستعارات و الاقتراضات تضمن بالدفع عن الفائدة التي تتنوع على حسب قانون العرض والطلب، فالهدف الأساسي لأعضاء هذه التونينية هو إثمار المال المحصل عليه، فكل عضو لهذه الجمعية يجد حسابه في نهاية المطاف: الذي يُقرض في البداية سوف ينجح في إيجاد الوسائل لتمويل نشاطه، والذي يكون في الدور النهائي يستفيد في النهاية المطاف من مدخول مرتفع بحجم رهانه المتحصل عليه من كل حصة التي يعمل فيها الاستعارة و القرض: وأخيراً في التونينية التجارية، أعضاءها لا يطلبون المال لاحتياجاتهم الاستهلاكية الخاصة، والا يضيعون الكثير من الفوائد، أما اذا طلبوها لنشاط تجاري فهذا جائز و لاحرج فيه (bendiabdellah) p_p83_84)

4. كيفية تقسيم العمل في سوق العملة الصعبة الموازي (بورسعيد) square بين المتعاملين

فيه:

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

السُّكَّوار، هذه المنطقة التي ارتبط اسمها بالمبادلات المالية و تحويلات مختلف العملات على الهواء الطلق، الدخول إليها مفتوح لجميع الطبقات الاجتماعية من بسطاء وأغنياء و رجال أعمال، لشراء أوبيع "الدوفيز" هي المنافس القوي لجميع البنوك الجزائرية، وعلى الرغم من أنه سوق سوداء للعملة الصعبة بكل معانيها، إلا أنه أضحى اليوم عبارة عن بنك مرخص له ومحروس، بل وله الأولوية في تبادل الصرف في البلاد، وطريقة أخرى لتبييض الأموال دون رقابة أو سؤال.

1.4 لا بيع و لا شراء الا بترخيص البارونات:

ساحة السكوار "بورسعيد"، هي وجهة أي شخص يرغب في تحويل العملة الصعبة، سواء من الدينار الى الدوفيز او العكس، فالمنطقة تحولت الى بنك في الهواء الطلق يخضع لقوانين وآليات خاصة لا نجدها في البنوك العادية، فالمكان محاصر من جهاته الأربع من طرف الباعة أنفسهم، بداية من محكمة عبان رمضان الى غاية حديقة صوفيا و طريق البحر، وكذا طريق المسرح، وما من أحد يتجرأ على الدخول هناك قصد السرقة أو التحايل عليهم و العبر هناك كثيرة، وصلت الى حد الموت، فمنذ عامين فقط تم قتل شباب تلك المنطقة لأنه حاول سرقة أحد الباعة. Lemieux, les réseaux d'acteurs. (sociaux, 1999, p73)

بعد حديث مطول مع العديد من باعة العملة الصعبة بالسكوار، اكتشفنا أن معظمهم قادمون من بلدية فرجوة التابعة لولاية جيجل، بعد أن احتكروا أقواس بورسعيد بقلب العاصمة، أصبحت حكرًا، لا يسمح لأي كان أن يبيع هناك أو يشتري الا بترخيص منهم، والا سيعرض نفسه لمتاعب هو في غنى عنها، ونحن هناك نتبادل أطراف الحديث مع الباعة الصغار بدلنا وأن الأمور تسيير بشكل عادي، وعمليات التبادل تخص مبالغ صغيرة يجني من ورائها هؤلاء الشباب لقمة العيش فقط، فإذا بسيارات فخمة تدخل تدخل السوق و ينزل منها رجال توشي ألْبستهم و هيئتهم بأنهم من رجال الأعمال، وحاولنا الحديث معهم لكنهم رفضوا ذلك، وتوجهوا رفقة أحد الباعة الى سياراتهم وبقوا وقتًا طويلا داخل السيارة، ولما استفسرنا أحد الشباب هناك قال إن هؤلاء من رجال الأعمال، جاؤوا لتحويل العملة الصعبة، وعلى حد تعبيره "يربحها لواحد مثله، خير ما تديها الدولة".

- 2.4 العمل مقسم و المعاملات تكون حسب مبلغ الصرف: العمل هناك مقسم و المعاملات تكون حسب مبلغ الصرف، فإذا كان مبلغ الصرف لا يتجاوز 20 ألف دينار يتولى العملية

الصعبة يستوقفون المارة أو يعرضون عليهم الأوراق النقدية، فمعاملاتهم تكون مع الأشخاص البسطاء الذين يرغبون في تحويل مبلغ مالي صغير، أما إذا تجاوزت المبادلة ذلك المبلغ، فهنا يأتي "دور المعاليم" كما يسموهم، و تجدهم جالسين داخل سياراتهم المكونة بالمكان، فالمعاملة تكون داخل السيارة مع رجال السياسة ومدراء المؤسسات وعدد من الشخصيات المرموقة، عن طريق وسيط "بزناسي" لتتم المعاملات خارج المنطقة، أما في إحدى غرف الفنادق المجاورة أوفي مكان بعيد عن الأنظار.

- 3.4 السلم الوظيفي و آليات التعامل:

سياسة القوة هنا فرضت نفسها، والجميع يخضع لسلم وظيفي لا يسمح بتجاوزه، فالبدية تكون بمن سموا أنفسهم "الزوالية"، و هم شباب أرهقتهم البطالة التي أضحت اليوم مشكل كل شاب جزائري، والذين يعملون لحساب أشخاص آخرين يأتون كل صباح ويقومون بتوزيع مبالغ مالية من العملة الصعبة والدينار عليهم وفي وضوح النهار ربحهم لا يوفر لهم أكثر من لقمة العيش حسب تعبيرهم، عدد هؤلاء الشباب يتجاوز المائة بائع، تجدهم يقفون بالأزقة وعلى حافة الطريق يحملون الأوراق النقدية ويقومون بعرضها على المارة، عمل المعاليم لا يقتصر على تشغيل الشباب لحسابهم، بل أيضا القيام بمعاملات تكون المبالغ المحولة فيها كبيرة، وبنفس التسلسل، هناك أيضا أشخاص آخرون يسيرون " المعاليم" وعملهم يكون مع رجال الأعمال، أو كما يطلق عليهم " البقارة"، تلك التسمية التي كثيرا ما تطرب مسامعنا ونحن نتحول في بورصة السكوار. (lemieux, p74)

إن بارونات الصرف بالسكوار لا يتجاوز عددهم 05 أشخاص وهم من البلاد القبائل وعملهم ليس في عين المكان، بل تكون المعاملات خارج السكوار بأحد الفنادق القريبة أو بمكان آخر، ويطلق عليهم إسم البارونات، لأنهم من يمسكون بزمام الأمور ويقومون بالمعاملات الكبيرة التي تفوق فيها قيمة المبادلة الملايير على حد تعبيره، لكون المكان يحتوي على جميع المستلزمات التعامل، فالباعة متوفرون وبكثرة، والمبالغ المالية المتداولة التي تتجاوز الملايير موجودة عند الطلب، وهي مخبأة في الصناديق الخلفية لسيارات المعاليم المكونة غير بعيد عن صبيانهم، ورغم أن المعاملات هناك غير قانونية، إلا أن العملة المضروبة لم تجد مكانا لها داخل هذه السوق التي يعتبرها الجميع "مضمونة" "Assurée" وهي الكلمة التي ترددت على مسامعنا في العديد من المرات، سواء من قبل الباعة لزيائهم أو من قبل بعض

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

الزبائن المترددين على المكان عند الصرف، حيث أكد لنا أحدهم أنهم لن يسمحوا بدخول سنتيم مزيف للسوق التي تعبوا في انشائها وفي كسب ثقة زبائنهم الكثيرين منذ سنوات جد طويلة، أما عن سعر العملة هناك، فأكد لنا جميع من كانت لنا فرصة الحديث معهم أنه "يطلع و يحبط" بتعبير السوق هناك، فهم يسيرون حسب البورصة العالمية للعملة الصعبة، إلا أن فإن فائدة البيع و الشراء تكون أكبر بقليل من البنك، حوالي 50 الى 100 دج، لهذا فإن سوق السكوار وغيره من الاسواق السوداء للعملة الصعبة هو الملجأ المفضل للعديد من الراغبين في استبدال مبالغهم المالية، ومع هذا تشكل هذه السوق من جهة أخرى خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني، كونها الوسيلة الوحيدة والأمنة لتبييض الأموال دون أية رقابة أو شيء من هذا القبيل (مواقي، 2008، ص7).

- 5.4 نظرة القانون و المشرع الجزائري في انتشار ظاهرة بيع العملة الصعبة في وسط

المدينة:

أما عن موقف الدولة عامة اتجاه هذه الممارسات غير الرسمية فإنه موقف "ذو حدين"، فتارة نجدها "الدولة" تأخذ بزمام الأمور، فتعمل على فرض رقابة صارمة على مختلف المواقع الحدودية و الاستراتيجية، تعمل على إعادة تنظيم رخص السيارات للناقلين العموميين غير القانونية، مع حجز السيارات، أما تارة أخرى فكأن البلاد "بلاقانون" يحكمها و يسيروها، فنجد الفوضى التامة تعم قطاع التجارة غير الرسمي وتتركه يعمل بكل حرية و بدون أي مشكل.

فالقائدات المحلية تنظر الى تجارة الشارع على أنها ضرب من ضروب الأذى والازعاج التي تجعل المدينة تبدو قذرة و غير منظمة، كما أنها ترى في نفس الوقت بأن الباعة الأرصفة ويسببون اكتظاظ المواصلات وعاقة المارة، ولا يتوقف هذا الأمر عند هذا الحد، بل يبعثون الفضلات والأوساخ التي تسبب الأمراض و تسيء الى مكانة المدينة السياحية، ويبيعون في بعض الأحيان مواد غذائية ملوثة أو فاسدة، و يتسببون في إحداث الفوضى و الجريمة، وهم فوق ذلك يخالفون القانون، ولا يدفعون الضرائب، ولقد خلق هذا الوضع نوعا من العداء بين الطرفين، فرجال الأمن يعتقدون حسب المعطيات المتوفرة لديهم، أن بعض تجار الشارع مندمجين في أشكال محددة من الجرائم، الرذائل و ابتزاز الناس، كما أن البعض يساعد السارقين و الناهبين خاصة سماسرة الفاحشة و اللصوص، الى جانب هذا تُحاول

القيادات المحلية الدفاع عن الأماكن ذات الهبة والاعتبار من غزو الباعة الجائلين، ذلك لحملهم على الانتقال الى المناطق الفقيرة و البعيدة التي لم ينج باعتهما من المضايقات المستمرة.

فإعتبارا من الدولة أن استمرار جهاتها الرسمية في قمعها لأغلب شرائح الاقتصاد غير الرسمي، ما هو في الواقع الا تضيق للوقت لأن الباعة الجائلين أوباعة الأرصفة يستمرون، وإذا ما نجحت في منعهم، فإنها ستحولهم الى مجرمين لكي يحصلوا على رزقهم اليومي، كما أن هذه المحاولة تمثل تهديدا مباشرا للمصالح بعض الفئات في القطاع الرسمي. (قيرة، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، 2004، ص 184_186)

لهذا لا يمكن أن نتغاضى على الأكثر أونتجاهل على الأقل اقتصادا من هذا النوع، في حين معرفة الدول لهذا القطاع، قضية مرهونة بمسائل ذات طابع اجتماعي / سياسي، حيث التمثلات الخاصة بالجماعات الاجتماعية و تعددية القاعدة الاجتماعية للدولة و السلطات وتعددتها في مرحلة بدائية من الصلابة و القوة، وبالتالي هناك تضاد أوتناقض واضح، من جهة قطاع موجود و يعمل بمروددية كبرى و دولة بقوانين و مخططات رسمية، و من جهة أخرى، تمنع وجود هذا الاقتصاد أو القطاع من الانتشار، و يمكن أن نلخص هذا التضاد في معرفة: لماذا وكيف يمكن للدولة أن تهتم بظاهرة هي نقيضتها في كل ما تمثله، أولا: نقيضتها في الدور الذي تلعبه اذا اعتبرنا الظاهرة صورة عكسية لعجز التشريعات و القوانين التي تسنها، ثانيا: الدور أو المكانة التي تحتلها في المسار التطوري.

اذا اعتبرنا أنه لا يستطيع البرهنة على النشاطات الهامشية واللا رسمية ومقدار مساهماتها في تدعيم الأجر، فإنه من المؤكد أن الفئة الأكثر فقرا والأكثر هشاشة هي موارد هذا القطاع (من حيث اليد العاملة)

الى جانب المواقف المختلفة والمتباعدة كالمنع والقمع، وموقف يتميز بالحياد تارة و الامتناع تارة أخرى، فالدولة يمكن أن تقرر بجعل هذه الممارسات "طبيعية" أو "عادية" أي تطهيرها واخضاعها لمعايير الخاصة و التي تكون في أغلب الأحيان اضرارية، كما يمكن أن تقوم بعرض حمايتها عليه بخلق نوع من التواصل و التكامل، لكن هذا الموقف يدعو الى التساؤل حول امكانية و قدرة السلطة السياسية في التكميم مع حقيقة غير — ملموسة حتى نقول غير مراقبة كذلك التي يتميز بها القطاع غير الرسمي.

من حيث التدخلات الموافق عليها، نجد أن هناك محاولة القطاع الرسمي الاستفادة من القطاع غير الرسمي، فهو موقف يدعو الى الرقابة وحل المشاكل في آن واحد (كحلّ مشكل البطالة، بخلق مناصب

آليات التعامل في السوق غير الرسمي في الجزائر.

شغل جديدة، اعادة الموظفين المؤجرين الذين اضطروا أو اضطرتهم الظروف الى ترك المؤسسة)، وتدعو من جهة أخرى الى تعظيم الفائدة و الثروة - حتى وإن توضع لها ضرائب ومقاييس خاصة بها (charmes,le secteur informel,1992,p25)

خاتمة:

إذا كانت النشاطات غير الرسمية مباحة، ولكن غير مسجلة، فإنه لا يمكن أن نعتبر "عدم التسجيل" على أنه مرادف لـ غير شرعي "informel"، وإنما يعني ببساطة عدم قدرة الادارة على تعميم امتيازاتها وأولوياتها على مجموع السكان الذين تتولى رعايتهم. إن معظم السياسات و النظريات التطورية تتجه نحو "المؤسسات الصغيرة" وتركز بالتحديد اهتماماتها على الفروع الصناعية و الخدمات، ويمكن القول بصورة عامة بأن 1/3 من التشغيل بالقطاع غير الرسمي تقدمه الشركات - الصغيرة، والثلاثين 2/3 الباقين يمثلهما النشاطات الفرعية المنزلية. و مهما يكن الأمر، فإن وضع و ظروف الباعة الحالية، ما هي الا نتاج للاقتصاد الذي يحاولون في اطاره الحصول على رزقهم من جهة وللمجتمع الذي يعيشون في نطاقه من جهة أخرى، ورغم تدهور أوضاعهم الاجتماعية بسبب التقلبات المناخية، الضغوط النظامية، نقص المواد الأولية، قلة الزبائن، الا أنهم يستمرون في الوجود، لأنهم يعتمدون على أنفسهم بتعبئة العلاقات المتوفرة وخلق علاقات جديدة.

إن طبيعة الموقف لأي سلطة ما أو أي مشرع ما تجاه آليات التعامل في السوق غير الرسمي، تتمخض في أهم النقاط التالية:

- وجود نمط من الرقابة المتصلة للتحكم في مسار الحياة اليومية للباعة على الرصيف وغيرهم ممن يمارسون أنشطة غير رسمية.
- هدف الدولة هو وضع انتشارهم وليس القضاء عليهم.
- يندرج بعض الباعة في أنماط مختلفة من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

- تخلق المتابعات اليومية لديهم عداءا صريحا اتجاه النظام القائم و تعرضهم لمأزق اجتماعي صعب وتهدد وجودهم وتنمي روح التذمر والقلق والخوف من المستقبل.
 - التهميش المتعمد للباةة الجائلين.
 - تشتيتهم، ترحيلهم، معاقبتهم، حجز سلعتهم... الخ
 - إحتقارهم واهانتهم.
 - الضغوط النظامية المستمرة ولدت سلوكا عدائيا اتجاه كل ما هو رسمي.
 - طبيعة وأسلوب التعامل بين التجار و الباعة على الرصيف، يحملان في طياتهما عناصر الاستغلال.
 - في ظل هذه الأوضاع تكون كافة صور الاستغلال وسلب الحقوق متوقعة.
 - تسقط عملية تهميش الباعة واستغلالهم الاعتبار الانساني من حساباتها.
- فتباين المواقف الرسمية بالصرامة بمعاملة الباعة الذين يخالفون القانون، وكذلك دفعهم الى وضع اجتماعي - اقتصادي متدني يسمح باستغلالهم، حيث تواجه الغالبية العظمى الفقر المتزايد واللاأمن (l'insécurité) الاقتصادي والمهني المشاكل المتكررة مع السلطات، والتبعية للمزودين بالسلع.
- في الجزائر، لما ظهر هذا القطاع في اوائل السبعينات، قبل لكن عن كراهية من قبل السلطات الجزائرية واعتبر كنظرة مستقبلية لتطور النشاطات الاقتصادية.
- في تلك الآونة كان ينظر الى القطاع غير الرسمي، كبديل للقطاع التقليدي والذي حسب اعتباراتهم سينزل آجلا أم عاجلا تحت تأثير عجلة التقدم، حيث أن النظريات والسياسات التطورية الاقتصادية كانت تتوقع انحلال هذا القطاع نتيجة العملية الكثيفة للتصنيع، فالأزمات البترولية، الجفاف، و المديونية ساهمت الى حد كبير في الدول الافريقية في تأزم الوضع، لهذا نجد أن التحول في هذه الدول (من مجتمع مستعمر مظلوم و محروم من ثرواته الى مجتمع متمتع نوعا من ثرواته الباطنية وخاصة المحروقات (البترول و الغاز))، كذلك بواسطة هذه النشاطات الهامشية و التي تطورت بصورة مذهلة في هذه البلدان وأصبحت تقدم فرص عمل كبيرة للأفراد غير المشغلين.
- إذن يبقى التعامل في السوق غير الرسمي عموما كما جاء على لسان سمير صبح: حتمية سوسيو-اقتصادية يفرضها الواقع المعاش الذي يبقى هو كذلك صعبا للحل.

Bibliographie

- bendiabdellah(a). (2002, mars). pratiques informelles d'épargne et de financement dans des compagnes et villages africains: cas de l'afrique francophone sud saharienne. *economie et management*(01).
- henni(a). (1991). *Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie*. alger, algerie: ENAG.
- charmes(j). (1992). Le secteur informel :nouvel enjeu des politiques de développement. *l'homme et la société*(105/106).
- lemieux(v).(1999).les réseaux d'acteurs sociaux:puf. paris.
- lelart(m).(2005) de la finance informelle à la microfinance:des archives,paris.
- الأزرق مغنية. (1980). *نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار و التغير الاجتماعي - السياسي*. بيروت، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربي.
- قيرة اسماعيل. (2004). *التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا، عين مليلة: دار الهدى*.
- قيرة اسماعيل. (2004). *أي مستقبل للفقراء في الدول العربية؟ عين مليلة، الجزائر: دار الهدى*.
- قيرة اسماعيل،(2004). *العملة والإقتصاد غير الرسمي، عين مليلة: دار الهدى*.
- مواقي سميرة. (6 جوان, 2008). *البقارة يتحكمون في أسعار العملة الصعبة و يفتحون بنكا بالهواء الطلق لتبييض الأموال. جريدة النهار*(206).